

# قصة الخمر في الكويت

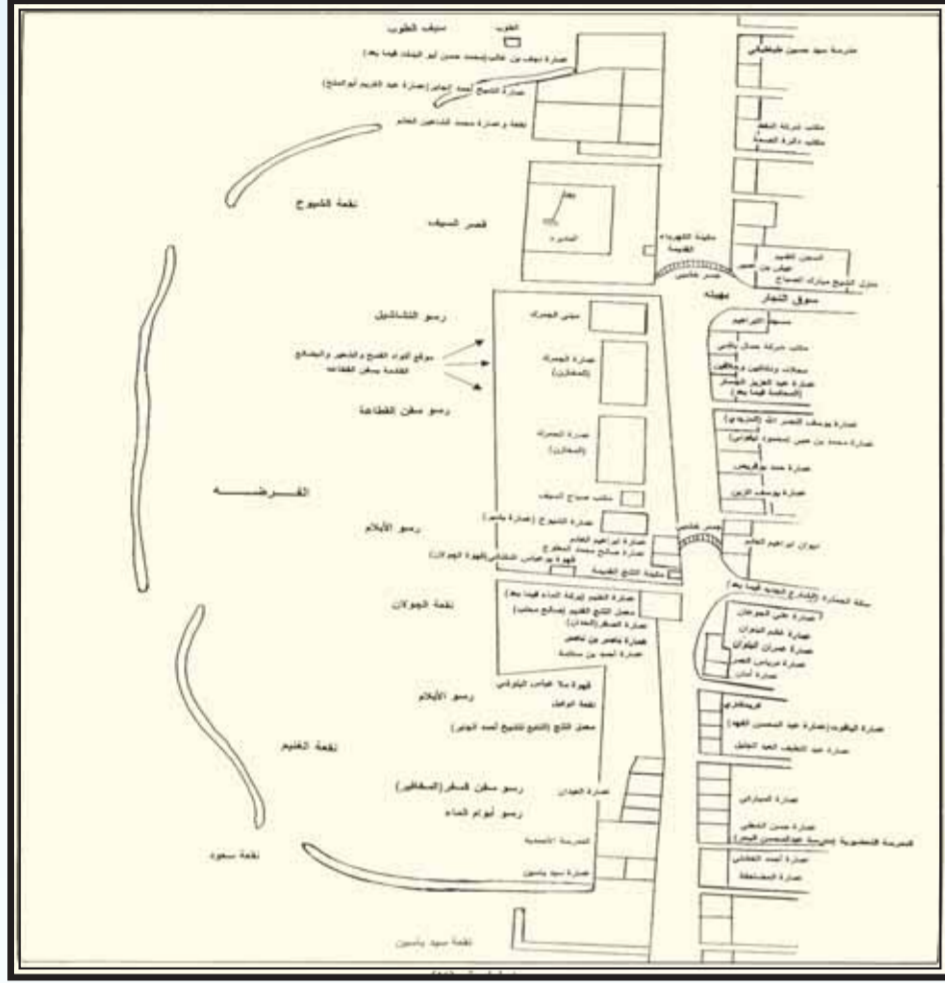
## من المسموح إلى المنوع

كتب حمزة عليان:

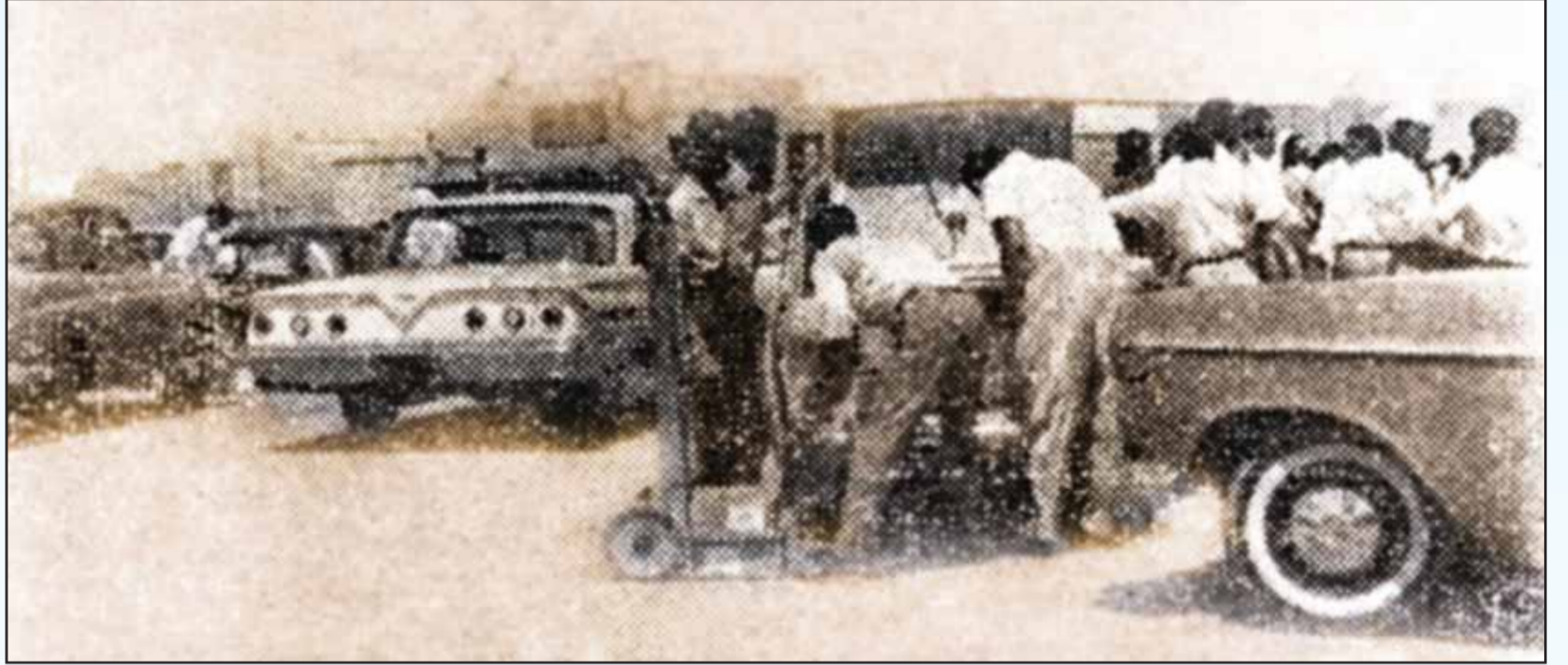
والمعاصرون لتلك المرحلة، ما ان تدخل الموقع بالسيارة حتى تفتح «الدبة» وتناول المقسوم.. وتدفع المعلوم.. أو في منطقة الشعبية وايضا بموقف لسيارات الاجرة، خصوصا يوم الخميس مساءً وقت زهاب الناس لقضاء العطلة الاسبوعية، كان احدهم ينادي بصوت عالٍ.. «تبون.. تبون..» وهي عبارة يفهمها الكبار وتعني من يريد الخمر فليأت الي ليحصل على ما يريد، ويصادف ان ينكشف امر الاب اذا سمع ابناءؤه صوت المنادي، يدفعهم الفضول لمعرفة مالهيه، وعندها يتناول الاب زجاجة الويسكي يخبئها تحت ثيابه. قصة الخمر في الكويت فيها الكثير من الحكايات والروايات التي تدور حول التعاطي والشرء في الرحلة الاولى، وما عرضته الصحافة المحلية آنذاك، ودور مجلس الامة في المرحلة الثانية بوضع تشريعات تدرجت من الرقابة الى المنع ثم العقوبات الزاجرة..

بحسب القانون المعمول به في دولة الكويت، فالخمر تعتبر من المنوعات، حيث يعاقب القانون متعاطيها وبتاعها.. اما ما ينشر في الصحف بين الحين والآخر فيندرج تحت باب «التهريب» والاتجار بمواد مسكرة.. هذا لم يكن معمولا به قبل عام ١٩٦٥، ففي الخمسينات والستينات كان الخمر يباع ويطلق ملتوية بواسطة شركة «كري ماكنزي» او يجلب من البصرة ويمكن اخذ الحاجة من اماكن معروفة بالسابق منها في «سرى شرق»، وهو موقف سيارات منطقة الشرق قرب دروازة العبدالرزاق كما ينقل الرواة

## «الرأي العام» تهاجم الحاج «ماكنزي» وتتهمه بالاحتكار ورفع الأسعار!



● موقع مخازن «كري ماكنزي» بالقرية خلال الثلاثينات والثلاثينات (من كتاب «سوق الكويت القديمة» لمحمد عبدالهادي جمال)



● تعبئة الخمر بالسيارات وعلى المكشوف من أمام «كري ماكنزي»

## «سرى شرق» و«الشعبية» و«كري ماكنزي» ثلاثة أماكن لبيع الخمر

■ مساء كل خميس يجول بائع الخمر في منطقة الشعبية منادياً: «تبون.. تبون..»

■ انتقم المتظاهرون من الإنكليز قدموا مخازن «كري ماكنزي» بسبب العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦

■ المشاري والجري والكازمي والفوزان والنضالة يتقدمون باقتراح باستيلاء الحكومة على جميع الكميات



● كاريكاتير نشر في «الرأي العام» ١٩٦٣ يصوّر فيه «ماكنزي» أمام طالب الخمر يشرح «شوف يا خبيبي موش لاقى تشرب فيه في الصحراء.. ما يخالف.. إشراب ويسكي»



● مخازن «كري ماكنزي» مدمرة أثناء تظاهرات ١٩٥٦ رداً على العدوان على مصر

### مشروع قانون بتعديل قانون الجزاء في شأن الخمر

نحن عبدالله السالم الصباح أمير دولة الكويت بعد الاطلاع على الدستور وعلى قانون الجزاء رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ والمعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٠ وافق مجلس الامة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه واصدرناه.

مادة ١٠٦  
٢٠٦ المادة ٢٠٦  
١٦ رقم قانون الجزاء رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ والمعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٠ المواد الآتية:

مادة ٢٠٦  
٢٠٦ المادة ٢٠٦  
١٦ رقم قانون الجزاء رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ والمعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٠ المواد الآتية:

مادة ٢٠٦  
٢٠٦ المادة ٢٠٦  
١٦ رقم قانون الجزاء رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ والمعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٠ المواد الآتية:

مادة ٢٠٦  
٢٠٦ المادة ٢٠٦  
١٦ رقم قانون الجزاء رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ والمعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٠ المواد الآتية:

مادة ٢٠٦  
٢٠٦ المادة ٢٠٦  
١٦ رقم قانون الجزاء رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ والمعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٠ المواد الآتية:

مادة ٢٠٦  
٢٠٦ المادة ٢٠٦  
١٦ رقم قانون الجزاء رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ والمعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٠ المواد الآتية:

مادة ٢٠٦  
٢٠٦ المادة ٢٠٦  
١٦ رقم قانون الجزاء رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ والمعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٠ المواد الآتية:

بوليو ١٩٦٤ مناقشة التعديل وطلب رئيس المجلس من النائب راشد الفرحان توزيع التقرير والتعديل على النواب وتلي «مشروع قانون في شأن تعديل المادة ٢٠٦ من قانون الجزاء».

### القضائي والخطيب

وشهدت الجلسة مناقشات مستفيضة من قبل عدد من النواب، فالنائب جاسم القضائي اعتبر ان المنع لا يكفي وليس علاجاً لأي مشكلة، بل طالب بالتوعية واتشراك الحكومة بذلك أما الدكتور الخطيب فقد اعتبر ان الظاهرة تحتاج إلى دراسة وتحليل.. ووافق المجلس من حيث المبدأ على مشروع القانون ككل، وأوضح رئيس المجلس ان المشروع يتكون من مادتين مطلوب التصويت عليهما وحصل نقاش بين النائب راشد الفرحان ووزير الداخلية الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح في ما اذا كانت الحكومة تستطيع تطبيق القانون، خصوصاً على شركات النفط.

ثم تلقت المواد مادة للتصويت عليها. ولتفعيل قرار المنع والقانون الذي وافق عليه المجلس، احيل بتاريخ ٣ نوفمبر ١٩٦٤ على اللجنة المشتركة من لجان الشؤون الخارجية والداخلية والدفاع والشؤون التشريعية والقانونية، رد سمو رئيس مجلس الوزراء على القرار برغبة الصادر من مجلس الامة بشأن عدم السماح لاي جهة كانت باستيراد الخمر والمسكرات وسحب رخصة الجهات المسموح لها حالياً، وتلا الامين العام النص:

التاريخ: ١١-١٠-١٩٦٤  
اشارة: ١١-٣٣٢-١٩٦٣

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الامة الموقر

الموضوع: قرار برغبة بعدم السماح لاي جهة كانت باستيراد الخمر والمسكرات وسحب رخصة الجهات المسموح لها حالياً.

تحية طيبة وبعد..  
بالاشارة الي كتابكم المؤرخ ٦٤-٧-١٩٧٠ والمترجم م ١٦٠-٦-٣٣٢٢٠٠، والمرفقة معه صورة من الاقتراح المقدم من بعض السادة الاعضاء بهذا الشأن.

يسرني افادتكم ان مجلس الوزراء اتخذ قراراً بعدم السماح باستيراد الخمر والمسكرات، وبلغت الجهات المختصة بذلك في حينه. وتفضلوا بقبول خالص التحية..  
رئيس مجلس الوزراء

وفي تلك الاجواء، كانت هناك اصوات نيابية تنتقد الحكومة التي تراخت في التطبيق واعطت الفرصة للمستوردين مدة ثلاثة اشهر تقريبا، ليملأوا المخازن والدكاكين ثم تبدأ بالمنع، ومنذ تلك اللحظة والكويت تتلزم بهذا التشريع وتطبق القانون على من يخالفه.

الجلسات، ففي سؤال للعضو مبارك عبدالله الديوس لوزير الداخلية عن السبب في السماح لنادي الاتحاد في الاحمدي بشرب الخمر فيه، مع العلم ان معظم اعضاء النادي هم من العرب المسلمين، اجاب «ان نادي الاتحاد لا يعتبر مكانا عاما لانه مكان خاص باعضائه. وقد نص قانون الجزاء في المادة ٢٠٦ منه على منع تناول الخمر في مكان عام، او مكان يستطيع فيه رؤيته من مكان في مكان عام، والوجود في مكان عام في حالة سكر بين، وجلب الخمر او الشراب المسكر في مكان عام لشخص بقصد تناوله فيه» وكان ذلك في ٢٥ نوفمبر ١٩٦٣.

السماح لنادي الاحمدي  
ومع بدايات الاستقلال وعلان الدستور واجراء اول انتخابات نيابية لاول مجلس امة عام ١٩٦٣ فرض موضوع الخمر نفسه على

السنة التالية، اي في جلسة ٢ مايو ١٩٦٤ تقدم النواب: حمد المشاري، خليفة الجري، زيد الكازمي، احمد خالد الفوزان، علي

### الدبوس لوزير الداخلية: لماذا سمحت لنادي الاتحاد بالأحمدي بشرب الخمر؟



● المكان الذي كانت فيه شركة «كري ماكنزي» مقابل البنك المركزي

على اقامة معرض دبي الدولي للخمر في احد الفنادق المشهورة وقامت الشركة بتخليطه تحت اسم mmi (كري ماكنزي سابقاً) ولاقت احتجاجات واسعة. اتخذت «كري ماكنزي» مقراً لها مقابل البنك المركزي حالياً قام مصور «القبس» هشام خباز بالتقاط صورة للمبنى الذي تغيرت معالمه الى حد كبير. وفي هذا السياق يذكر ان «محال باشي» كانت تتبع لشركة البواخر الهندية - البريطانية واخذت هذا الاسم قبل التأميم، تأسست كشركة للنقل والتجزيل في ميناء الكويت وادمجت مع الجمارك سنة ١٩٥٣.

ومع بدايات الاستقلال وعلان الدستور واجراء اول انتخابات نيابية لاول مجلس امة عام ١٩٦٣ فرض موضوع الخمر نفسه على

في التاسع عشر من اكتوبر عام ١٩٦٣ فتحت صحيفة الرأي العام ملف «كري ماكنزي» واسمته شركة «الحاج ماكنزي»، من باب السخرية والتهمك، لانها أي الشركة تشتري الخمر المحرمة لتبيعها «بأسعار مرتفعة».. لاحظ ان الهجوم لم يكن فقط من منطلق الحلال والحرام، بل من زاوية الأسعار المرتفعة، وتحت عنوان «شركة الحاج ماكنزي ضمانته للفضيلة» كتبت موضوعاً تنوسطه صورة لعدد من «الرواد» يعيئون سياراتهم بكراتين الخمر، وقالت ان هذه الشركة هي «نموذج غريب لاتباع أنواع الاحتكار في بلد يؤمن بالنظام الاقتصادي الحر»، ويتساءل كاتب التقرير: «هل أغرب من ان تحتفي شركة ماكنزي بالدين، وبالقانون لتوزع على الناس الخمر وتحتكر وحدها الارباح، انها تستتر بالدين، لانها تدعي انها وسيلة لابعاد المسلمين عن الخمره بحصرها بغير المسلمين وبالقانون لانه اوكل اليها حماية المسلمين من شر المسكرات».

وتصف الصحيفة كيف تنقل كل يوم عشرات السيارات الوب الليبترات من خمر ماكنزي لتوزع على التجار الفرعيين، الذين يفيدون من الاحتكار لانهم يقرضون بواسطته الأسعار التي يريدون.. وختمت الموضوع بالقول اذا لم توقفوا هذه المسرحية فارتفعوا عن مستودعاتها العلم الاجنبي وفي اليوم التالي افردت صفحاتها بأقلام «حجاج» وهي اسماء وهمية، مثل الحاج صالح والحاج قاسم والحاج عدنان والحاج حسن.

### قصة شركة

شركة كري ماكنزي البريطانية احدي فروع شركة الهند الشرقية، كانت تعمل في الكويت كوكيلة للبواخر الاوروبية الآتية إلى الغاز والنفط عموماً ومشتقاته يتم بواسطة هذه الشركة التي تجلبه عن طريق بواخر خطوط بريطانيا والهند، كما يذكر الباحث يعقوب يوسف الابراهيم في احدي مقالاته في صحيفة القبس في موضوع «قصة الكهرياء».. وفي عام ١٩١١ استاجرت بريطانيا بندر الشويخ الذي خصص قسم منه لتخزين المحروقات لتأمين وسائل النقل البحري. «كري ماكنزي» تخصصت بشراء وبيع الخمر واخذت شهرة في هذا الاسم تعرضت اثناء العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦ إلى تدمير واتلاف مخازنها من الجماهير الغاضبة التي توجهت اليها انتقاماً من الإنكليز وحبا في مصر.

فقد نشرت مجلة الأحد اللبانية بتاريخ ١٦/١٢/١٩٥٦ صورة نادرة لمخازن الشركة وهي مدمرة، بعد ان جرت محاصرته وقدرت الخسائر في حينه بنحو ٥ ملايين روبية. واخيراً، في عام ٢٠٠٦ والعام الذي يليه اقدمت